محاضرات

مقرر : تطور وموارد اقتصادية

الفرقة الرابعة – شعبة الاقتصاد (عربى)

د/ عزت قناوى

المحاضرة الخامسة

١٥-٤-٢٠٢٠

التطور فى النشاط الزراعى

- تحتل الزراعة مكان الصدارة في توليد الناتج القومي وقد كان الإنتاج الزراعي فى الماضي يتسم بالتأخر واقتصر على الحاصلات الاستهلاكية لأغراض المعيشة من المواد الغذائية وخضوع الفلاح لمعاملة قاسية وامتنع التعامل في الأرض بالبيع والشراء ولم تكن هناك ملكية فردية للأرض. حيث كانت الأرض مملوكة بصفة عامة للحكام.

أما الزراعة فكانت تتم بصورة جماعية على مستوى القرية بالإجبار .

وبعد الفتح العربى لمصر اعتبرت كل الأراضي خراجيه تخضع لتصرف الحاكم ويسدد عنها الخراج واستمرت على ذلك الحال في ظل الحكم العثماني.

وفى عهد محمد على تم مسح الأرض الزراعية وقيدها في سجلات وتوزيعها على الفلاحين لزراعتها فقط دون حقوق ملكية كالتصرف أو التوريث مع استثناءات معينة كانت تمنح لبعض أفراد أسرة محمد علي أو للأجانب.

وظهرت الملامح الأولى لملكية الفلاح الخاصة للأرض بصدور لائحة الأطيان عام ١٨٤٦ التي تضمنت تخويل الفلاح حق التنازل عن الأرض التي يزرعها للغير وكذا رهنها.

وفي عهد سعيد باشا حيث أصدر لائحة للأراضي عام ١٨٥٨ أقرت للفلاح بحق الاحتفاظ بالأرض التي يحوزها ويحق التصرف في الأرض وما عليها من ملحقات بالتأجير والرهن وتوريثها لأبنائه من بعده.

كما صدر في عهد إسماعيل باشا قانون الاعتراف بملكية الفلاح الخالصة للأرض الخراجية. حيث استحوذ لنفسه وأسرته على اكثر من ١,٨ مليون فدان وبعد خلعه بيعت تلك المساحات من الأرض سدادا لديونه الكبيرة .

وقد تميزت الزراعة المصرية قبل عهد محمد علي بصغر المساحة المنزرعة وبالاعتماد في الري على طريقة ري الحياض.

وبقدوم حكم محمد علي نالت الزراعة اهتمام كبير في شكل تعميق قنوات الري وإنشاء القناطر لرفع منسوب المياه وزيادة المحاصيل المنزرعة وانتظامها. وتم إدخال صنف جديد من القطن والتوسع في زراعته ، كما تم زراعة حاصلات أخرى كالأرز وقصب السكر والدخان والبن.

وبعد فترة محمد علي استمرت حركة التنمية الزراعية في شكل تطوير لوسائل الري والصرف واستصلاح أراضي جديدة فاستخدمت القناطر الخيرية عام ١٨٩١ في رفع منسوب المياه في ترع الوجه البحري.

كما أقيمت الخزانات المختلفة كخزان أسوان ١٩٠٢ وخزان جبل الأولياء ١٩٣٧ لتخزين كميات كبير من مياه النيل بهدف التوسع في طريقة الري الدائم كما استخدمت بعض القناطر لتوزيع مياه النيل على الترع الفرعية كقناطر أسيوط وزفتا وإسنا.

وبعد قيام ثورة ١٩٥٢ صدر قانون الإصلاح الزراعي لعلاج سوء أوضاع الملكية .
وتمت عملية إعادة توزيع الأرض على ثلاث مراحل، الأولى في ١٩٥٢، وتم بموجبها وضع الحد الأقصى للملكية عند ٢٠٠ فدان، ثم الثانية في ١٩٦١ أصبح الحد الأقصى ١٠٠ فدان للفرد، ثم ٥٠ فدان عام ١٩٦٩.

وبحلول عام ١٩٧١ كان قد تم توزيع ٨٢٢ ألف فدان وبلغ عدد المنتفعين من الإصلاح الزراعي ٣٤٢ ألف عائلة بمتوسط مقداره ٢,٣٩ فدان لكل عائلة.

كما احتكرت الدولة كل مستلزمات الإنتاج الزراعي من بذور وسماد وميكنة وتسويق المحاصيل بشكل كامل. كما تم إنشاء الجمعيات التعاونية كأداة لسيطرة الدولة على الزراعة بهدف تنظيم الإنتاج ومراقبته وتسويق المحاصيل وتقديم القروض وإجبار الفلاحين على توحيد المحاصيل وإتباع الدورة الزراعية الثلاثية. وأصبحت عضوية الجمعيات إجبارية للمنتفعين ومستأجري أراضي الإصلاح الزراعي.

ومنذ عام ١٩٧٤ تم توسيع الرقعة الزراعية بحوالي ٢ مليون فدان وتوليد قوة كهربائية جديدة - تنويع الحاصلات وتحسينها - النهوض بمستوى الإنتاجية - تخصيص مناطق معينة لزراعة محاصيل بعينها - التوسع في استخدام الآلات الزراعية – التوسع فى استخدام الاسمدة والمبيدات - مقاومة الآفات والأمراض النباتية بشكل يقوم على الأساليب العلمية الحديثة.